



تأثر شركات الدفاع العربية التي توظف أمريكيين بلائحة ITAR الجديدة

Law360، نيويورك (29 يونيو 2015، 4:18 مساءً) -

ينبغي على الشركات غير الأمريكية (بما في ذلك الشركات التابعة لكيانات أمريكية) والتي توظف مواطنين أمريكيين بغرض تقديم "خدمات دفاع" بحسب تعريف هذا المصطلح في "اللوائح التنظيمية الأمريكية للتجارة الدولية في الأسلحة" أن تراعي بحرص القاعدة المقترحة الجديدة من قبل وزارة الخارجية الأمريكية، وكذلك الأمر بالنسبة للشركات الأم الأمريكية لهذه الشركات والمواطنين الأمريكيين أنفسهم. وقد طلبت وزارة الخارجية الأمريكية آراء الجمهور المعني حول القاعدة بحلول 27 يوليو، قبل أن تدخل القاعدة هذه حيز التنفيذ.

في 26 مايو 2015، أصدرت إدارة التحكم في تجارة الدفاع التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية قاعدة مقترحة لتعديل "اللوائح التنظيمية للتجارة الدولية في الأسلحة" فيما يتعلق بتقديم خدمات دفاع من قبل الأمريكيين الذين يعملون لصالح أو نيابة عن كيانات غير أمريكية (بما في ذلك الشركات غير الأمريكية التابعة للشركات الأمريكية).

وتعكس القاعدة المقترحة الجهود المبذولة من قبل إدارة التحكم في تجارة الدفاع (DDTC) في توضيح وسن القوانين المتعلقة بالموقف الذي تبنته عملياً على مدى السنوات الماضية، ولكن لم تتناوله لوائحها في السابق على نحو واضح وكاف. ستطالب القاعدة المقترحة "الأشخاص الطبيعيين" الأمريكيين الذين يقدمون خدمات الدفاع في سياق عملهم لدى أصحاب عمل غير أمريكيين بالتسجيل لدى إدارة DDTC والحصول على تصريح ITAR، وع وجود ببعض الإعفاءات المحدودة المقترحة من قبل الوكالة. وستنطبق هذه المتطلبات حتى وإن كان صاحب العمل غير الأمريكي للشخص الطبيعي الأمريكي طرفاً معتمداً بالفعل في أحد تصاريح ITAR (على سبيل المثال، اتفاقية مساعدة فنية واتفاقية ترخيص تصنيع وغيرها) وحتى لو كانت أنشطة الموظف تقتصر على تلك المحددة ضمن ذلك التصريح.

أتاحت وزارة الخارجية فترة لإبداء الآراء حول القاعدة المقترحة حتى 27 يوليو 2015. وقد أبدت وزارة الخارجية بأنها مهتمة على وجه الخصوص بالآراء التي يطرحها "الأشخاص الأجانب الذين يوظفون مواطنين أمريكيين أو يفكرون في إشراكهم في الوقت الحالي كموظفين منتظمين أو متعاقدين مستقلين وكذلك التي يطرحها الموظفون والمتعاقدون الحاليون أو المستقبليون أنفسهم." ويقدم هذا المقال نظرة عامة حول القاعدة المقترحة ويحلل مقتضياتها بالنسبة للمواطنين الأمريكيين وأصحاب الأعمال غير الأمريكيين الذين يقدمون خدمات دفاع أو يحصلون عليها.

القاعدة المقترحة

متطلب تسجيل الأفراد

تهدف القاعدة المقترحة الصادرة عن DDTC إلى تعديل لوائح ITAR بحيث تتضمن حكماً واضحاً ينص على وجوب تسجيل المواطنين الأمريكيين (بما في ذلك الأشخاص الطبيعيين)، أيًا كان موقعهم، الذين يقدمون خدمات الدفاع [1] لدى DDTC. وتشير القاعدة المقترحة أن ذلك سينطبق على الموظفين الأمريكيين لدى أصحاب العمل غير الأمريكيين، سواء أكانوا خارج أو داخل الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن الصياغة المبدئية لللائحة في صورتها الحالية يمكن أن تكون أوسع تطبيقاً، بحيث تغطي كذلك

المتعاقدين الفرديين الأمريكيين الذين ليسوا بموظفين.

ولا تتضمن القاعدة المقترحة سوى إعفاءً واحداً من تسجيل الأفراد: يتم اعتبار الموظف الأمريكي لدى شركة غير أمريكية والذي

تتطبق عليه هذه القاعدة مسجلاً بالفعل إذا كان صاحب العمل غير الأمريكي مدرجاً في تسجيل ITAR الخاص بإحدى الشركات الأم الأمريكية أو الكيانات التابعة الأمريكية. وبالتالي، قد لا يكون الموظفون الأمريكيون الذين يتم توظيفهم مباشرة من قبل إحدى الشركات التابعة أو الفرعية غير الأمريكية والخاضعة لسيطرة شركة أمريكية مسجلة بحاجة إلى تسجيل مستقل. ومع ذلك، فإن هذا الإعفاء المقترح يحتوى على قيود في صيغته الحالية. فعلى سبيل المثال، قد لا ينطبق هذا الإعفاء على الشركات المشتركة والاتحادات والأصول المملوكة للأقلية في الشركة الأمريكية المسجلة حيث ينطبق الإعفاء في حالة وجود "سيطرة". وتتنظر DDTC إلى السيطرة كمسألة تعتمد على واقع الحال، ولكنها تفترض وجود "سيطرة" إذا امتلكت الشركة المسجلة 25 في المائة على الأقل من الأوراق المالية التي لها حق التصويت ولا يوجد طرف آخر يسيطر على حصة مساوية أو أكبر من ذلك.

بالنسبة للأطراف الذين لا تربطهم علاقة "سيطرة" سابقة، اقترحت DDTC مساراً للمسجلين الأمريكيين والأطراف الأجنبية لإنشاء علاقة سيطرة بموجب اتفاقية كتابية. وعلى الرغم من عدم تحديد DDTC بشكل خاص لتوقعاتها بشأن هذه الاتفاقية، غير أن تعريفها للسيطرة يشير إلى وجود متطلب بأن تنص الاتفاقية على "صلاحية الشركة المسجلة الأمريكية وقدرتها على وضع السياسات أو العمليات أو توجيهها في الشركة [غير الأمريكية] فيما يتعلق بالامتثال للوائح [ITAR]".

إضافة إلى ذلك، فإن DDTC لم تمد الإعفاء المحتمل ليشمل الموظفين الأمريكيين لدى أصحاب عمل غير أمريكيين لا يخضعون لسيطرة أحد الكيانات الأمريكية أو التابعين لكيان أمريكي بأي شكل آخر، حتى ولو حصل صاحب العمل غير الأمريكي على موافقة ITAR وكان يتصرف بموجبها (على سبيل المثال TAA أو MLA).

متطلب التصريح/الترخيص

بعيداً عن قضية التسجيل، فإن القاعدة المقترحة توضح توقعات DDTC بخصوص متى يجب على الموظف الأمريكي أن يحصل على تصريح خاص من الوكالة قبل تقديم خدمات الدفاع إلى طرف غير أمريكي ومتى يمكن أن يستند صاحب العمل إلى التصريح الذي حصلت عليه الشركة المسجلة الأمريكية أو الشركة التابعة لتلك الشركة المسجلة. ويعتبر التسجيل متطلباً أساسياً للحصول على التصريح، بما في ذلك استخدام إعفاءات ITAR الموضحة أدناه.

وما لم ينطبق الاستثناء من متطلب الترخيص، تنص القاعدة المقترحة على الاحتمالات التالية والتي يمكن للموظف الأمريكي على أثرها أداء خدمات الدفاع أثناء عمله لدى صاحب عمل غير أمريكي:

• **التصريح من خلال الحصول على رخصة DSP-5 فردية.** يتطلب ذلك تقديم الأوراق بشكل فردي من قبل الموظف الأمريكي وباسمه إضافة إلى تجديد DSP-5 بشكل دوري؛ أو

• **التصريح من خلال إبرام اتفاقية ITAR مع أحد المسجلين الأمريكيين.** تقترح DDTC أنه يمكن منح تصريح للموظفين الذين تنطبق عليهم هذه القاعدة من خلال إبرام اتفاقية ITAR (على سبيل المثال، TAA أو MLA) بين إحدى الشركات الأمريكية المسجلة وأحد أصحاب العمل غير الأمريكيين وذلك بموجب شرطين. الأول، يجب أن يكون صاحب العمل غير الأمريكي مدرجاً ضمن تسجيل ITAR الخاص بالشركة الأمريكية باعتباره شركة تابعة أو فرعية على النحو الموضح أعلاه. الثاني، تشترط DDTC أن الشركة الأمريكية يجب أن "توافق على تحمل المسؤولية، وأن تثبت قدرتها على ضمان، امتثال الموظف الأمريكي الطبيعي" للوائح ITAR.

تجدر الإشارة إلى أن القاعدة لا تتناول بوضوح الحالات المحتملة الأخرى والتي كانت الوكالة عملياً تقبلها وتعتمدها لتفويض الموظفين الأمريكيين لدى كيانات غير أمريكية بتقديم خدمات الدفاع. فعلى سبيل المثال، قد يكون تأسيس شركة تابعة أمريكية بواسطة شركة غير أمريكية إحدى الطرق التي يمكن من خلالها لتسجيل وترخيص ITAR واحد أن يشمل جميع الموظفين. ولا تنص القاعدة الجديدة على مثل هذا النموذج أو تستبعد.

وكما نبيّن أدناه، فإن DDTC تقترح إعفاءين محتملين من متطلب الترخيص هذا:

الإعفاء من الترخيص للموظفين الأمريكيين لدى منظمة حلف شمال الأطلسي/الاتحاد الأوروبي+4 دول

بموجب القاعدة المقترحة، قد يكون الموظفون الأمريكيون لدى أصحاب عمل غير أمريكيين كائنين في الدول التالية مؤهلين للإعفاء من الترخيص: أي دولة عضو في منظمة حلف شمال الأطلسي أو الاتحاد الأوروبي، أو أستراليا، أو اليابان، أو نيوزيلندا، أو سويسرا ("الناتو/الاتحاد الأوروبي+4"). ومع ذلك، يجب أن يكون أصحاب العمل غير الأمريكيين والمسجلون الأمريكيون والموظفون الأمريكيون المتأثرون على دراية تامة بالشروط والقيود المعينة وذلك قبل الاعتماد على هذا الإعفاء من الترخيص.

وعلى وجه الخصوص، لا ينطبق هذا الإعفاء من الترخيص بشرط أن:

- يكون المستخدم النهائي (المستخدمون النهائيون) لأي من أدوات الدفاع ذات الصلة (وكذلك أصحاب العمل غير الأمريكيين) كائن في دولة تابعة للناتو/الاتحاد الأوروبي+4؛ و
- لا تُقدّم خدمات الدفاع إلا في هذه الدول؛ و
- لا يقدم الموظف أدوات الدفاع أمريكية المنشأ، بما في ذلك المعلومات الفنية، إلى صاحب العمل خاصته دون الحصول على تصريح مستقل؛ و
- لا ينقل الموظف أي من البيانات الفنية المصنفة كبيانات سرية أو المصنفة كمعدات عسكرية هامة أو الخاضعة لضوابط تكنولوجيا الصواريخ وفقاً لـ"نظام التحكم في تكنولوجيا الصواريخ"، حتى لو صُرح له ذلك بشكل مستقل؛ و
- يحتفظ الموظف بسجلات لأنشطته ويمتثل لمتطلبات التسجيل الخاصة بلوائح ITAR، عند الاقتضاء.

الإعفاء من الترخيص لبعض الأنشطة المتعلقة بنظام FMS

تطرح القاعدة المقترحة إعفاءً آخر من الترخيص يمكن الاستفادة منه من قبل الموظفين الطبيعيين الأمريكيين الذين يقدمون خدمات دفاع دعماً لـ"برنامج مبيعات عسكرية أجنبية" (FMS) فعال بموجب CFR 22 القسم 126.6، وذلك بشرط أن:

- تُقدم خدمات الدفاع دعماً لعقد FMS فعال وتكون محددة في خطاب موقع للعرض والقبول (LOA)؛ و
- لا يقدم الموظف أدوات دفاع أمريكية المنشأ إلى صاحب العمل خاصته دون الحصول على تصريح مستقل؛ و
- لا تُقدم خدمات الدفاع إلى دولة محظورة (كما هي معرفة في القسم 126.1 من ITAR)؛ و
- لا يُقدم الموظف بيانات فنية مصنفة كبيانات سرية أو مصنفة كمعدات عسكرية هامة إلى صاحب العمل خاصته، حتى لو صُرح له ذلك بشكل مستقل؛ و
- يحتفظ الموظف بسجلات لأنشطته ويمتثاله لمتطلبات التسجيل الخاصة بلوائح ITAR، عند الاقتضاء.

المسائل المحتملة ذات الصلة بالموظفين الأمريكيين لدى كيانات غير أمريكية

تنص القاعدة المقترحة على عدة مسارات لتخفيف عبء الامتثال بالنسبة للموظفين الأمريكيين لدى شركة تابعة أو فرعية خاضعة لسيطرة أحد المسجلين الأمريكيين، بما في ذلك الإعفاء من متطلب التسجيل، بالإضافة إلى عملية تصريح ميسرة عبر TAA أو اتفاقية أخرى خاصة بلوائح ITAR. وتعتزم القاعدة المقترحة أيضاً إتاحة هذه الإجراءات الميسرة للموظفين لدى الشركات غير الأمريكية غير التابعة لشركة أمريكية مسجلة من خلال إتاحة خيار إبرام اتفاقية "سيطرة" بين أحد المسجلين الأمريكيين والكيان غير الأمريكي المستقل والتي توافق بموجبها الشركة الأمريكية "على تحمل المسؤولية عن، وثبتت قدرتها على، ضمان" الامتثال للوائح ITAR من جانب الموظف الأمريكي لدى الشركة غير الأمريكية.

كمسألة عملية، ليس من الواضح كيف ستقبل الشركات الأمريكية هذا العبء أو لماذا تقبل به عند التعامل مع كيان غير أمريكي مستقل في علاقة تجارية حرة. وفي غياب الكيانات غير الأمريكية التي ترغب في التخلي عن مسؤوليات الامتثال إلى شركاء الأعمال الأمريكيين والمسجلين الأمريكيين الذين يرغبون في قبول تحمل هذه المسؤولية والتعرض لمخاطر المسؤولية المقترحة، فإن الموظفين الأمريكيين لدى شركات غير أمريكية مستقلة سيتأثرون على نحو غير متكافئ بهذه القاعدة المقترحة. وعلى الرغم من أن عبء الامتثال بالنسبة للكيانات التي توظف عدداً قليلاً من الموظفين سيكون محدوداً نسبياً، لا تقدم القاعدة المقترحة نهجاً عملياً للامتثال للشركات غير الأمريكية المستقلة التي توظف عدداً كبيراً من المواطنين الأمريكيين في مهام تتضمن تقديم خدمات دفاع.

وستتم مناقشة الاعتبارات الإضافية في هذا الصدد بشأن متطلبات التسجيل والتصريح بتفصيل لاحق أدناه.

متطلبات التسجيل

إذا كانت علاقة التبعية غير ناشئة عن اتفاقية "سيطرة" أو غير ذلك، فلن يكون أمام الموظفين الأمريكيين الذين يقدمون خدمات دفاع خيار بموجب القاعدة المقترحة سوى التقدم بطلب للحصول على تسجيل ITAR بصورة فردية والحفاظ عليه من خلال تجديده سنوياً. استناداً إلى هيكل الرسوم الحالي لإدارة DDTC، يشمل هذا الهيكل الحد الأدنى من التكلفة 2250 دولاراً لتسجيل الفرد سنوياً، إلا أن القاعدة المقترحة تنص على أن تراعي DDTC تطبيق رسم مخفض.

إضافة إلى ذلك، فإن عملية التسجيل الحالية لدى DDTC غير مهيأة للتعامل مع طلبات التسجيل من قبل الأفراد (على عكس المؤسسات). فعلى سبيل المثال، تتطلب DDTC في "بيان التسجيل DS-2032" حالياً "اسم تجاري قانوني" و"مزاوله الأعمال تحت اسم" و"النوع التنظيمي للمسجل" وخانات مختلفة أخرى تبين أن النموذج أعد لتتم تعبئته بواسطة كيانات وليس أفراد. ولم توضح DDTC ما إذا كانت ستسهل عملية التسجيل وكيفية تسهيلها أو إعادة صياغة بيان التسجيل لكي يناسب على وجه أفضل الاستيفاء بواسطة الأشخاص الطبيعيين.

من الناحية العملية، إضافة إلى التكاليف واللوجيستيات اللازمة، يُتوقع أن يكون على الشركات غير الأمريكية الالتزام بمواعيد تجديد مختلفة لتراخيص موظفيها مما قد يزيد العبء الإداري السنوي، هذا إلى جانب ضرورة الحصول على موافقة خاصة لدفع رسوم التسجيل من خلال رصيد مصرفي غير أمريكي.

ويمكن لإدارة DDTC أن تعالج غالبية هذه الشواغل من خلال تجهيز طلب موحد يمكن للموظفين الأمريكيين في كيان غير أمريكي تقديمه بصورة مشتركة ودفع رسم اسمي لكل فرد. وينبغي أيضاً أن تضع DDTC في اعتبارها عملية تعديل ميسرة في حالة إضافة موظفين جدد أو رحيل موظفين للتعامل مع مسألة التغير في الموظفين المدرجين في الطلبات الموحدة.

إعفاءات التصريح

بعد التسجيل، قد يُعفى الموظفون من التقدم بطلب للحصول على ترخيص إذا ما كانوا ضمن نطاق أي من الإعفاءين الجديدين من الترخيص.

وينطبق أحد هذين الإعفاءين على الأفراد المقيمين فقط في دول الناتو/الاتحاد الأوروبي+4 بشروط معينة، بما فيها ضرورة أن يكون جميع الأطراف التالية مقيمين في إحدى دول الناتو/الاتحاد الأوروبي+4: صاحب العمل غير الأمريكي، وخدمات الدفاع المقدمة، والمستخدمون النهائيون لأي أدوات دفاع مرتبطة. ومن غير الواضح كيف يمكن أن يستفيد من هذا الإعفاء موظف أمريكي يعمل في منصة عسكرية معينة بالنيابة عن مستخدمين نهائيين متعددين، يقيم بعضهم في دول الناتو/الاتحاد الأوروبي+4 والبعض الآخر لا يقيم فيها.

ينطبق الإعفاء الثاني من الترخيص على المواطنين الأمريكيين الذين يقدمون خدمات دفاع لصالح عقد "مبيعات عسكرية أجنبية" فعال في ظل شروط معينة من بينها تحديد خدمات الدفاع في خطاب إيجاب وقبول موقع. ولا يتضح من صياغة الإعفاء ما إذا كان يجب على صاحب العمل غير الأمريكي أن يكون طرفاً في خطاب الإيجاب والقبول أو ما إذا كانت فائدة الإعفاء تغطي المتعاقدين من الباطن أو الأطراف الخارجية ذات الصلة بهذا البرنامج. كذلك، لا يتضح إلى أي مدى يمكن تحديد خدمات الدفاع، وخصوصاً خدمات السوق الثانوية، بصورة روتينية في أحد خطابات الإيجاب والقبول وما إذا كان سيشملها الإعفاء إذا لم يتم تحديدها.

متطلبات الترخيص

سيحتاج الموظفون الأمريكيون الذين لا يفون بمتطلبات أحد إعفاءات ITAR الجديدة إلى تقديم طلب ترخيص DSP-5 للتصريح لهم للقيام بنطاق خدمات الدفاع التي يعتزمون تقديمها لأصحاب العمل خاصتهم. وللحصول على ترخيص DSP-5، سيحتاج الفرد إلى إنشاء حساب تجارة خدمات دفاعية (D-Trade) وشراء شهادة رقمية وأن يتقدم بطلب منفصل للحصول على DSP-5 والحفاظ عليه/تجديده. وكما هو الحال مع عملية طلب التسجيل الموضحة أعلاه، فإن مهام التصريح هذه كانت في العادة ضمن أعمال المسجلين من الشركات ومن المتوقع أن تكون غير مألوفة لمعظم الموظفين الأمريكيين.

لا يبدو المتطلب الذي يقتضي حصول كل فرد من الموظفين الأمريكيين على DSP-5 عملياً بالنسبة للشركات التي توظف عدداً كبيراً من الموظفين الأمريكيين، ويجب على DDTC أن تدرس آليات للحد من التزامات الامتثال على الشركات غير الأمريكية التي يعمل بها عدد كبير من الموظفين الأمريكيين. فعلى سبيل المثال، قد تدرس DDTC السماح بتقديم طلب DSP-5 بالنسبة لعدد من الموظفين الأمريكيين الذين يؤديون أدواراً مماثلة في إحدى المؤسسات بدلاً من اشتراط الحصول على DSP-5 منفصل لكل موظف.

وتشير هذه القاعدة المقترحة تساؤلات بخصوص الأشخاص الذين يعملون في شركات غير أمريكية منتسبة (من خلال علاقة سيطرة أو غيرها) إلى مسجل أمريكي. يحق للموظفين في هذه الشركات غير الأمريكية بموجب القاعدة المقترحة الحصول على التصريح من خلال اتفاقية ITAR مفردة، بدلاً من تراخيص DSP-5 الفردية، بالرغم من عدم وضوح توقعات إدارة DDTC بشأن نطاق الاتفاقية وتقدير القيمة. ومسألة تقدير القيمة تحديداً جديدة بالملاحظة لأن الاتفاقيات التي تتجاوز حداً معيناً تؤدي إلى نشوء متطلب إخطار الكونجرس، وهي عملية قد تؤدي إلى إطالة فترات الحصول على الاعتماد بشكل كبير. ونتوقع أن تعالج إدارة DDTC هذه الشواغل في المراجعات التي تجريها على "المبادئ التوجيهية بشأن إعداد الاتفاقيات الإلكترونية" الخاصة بها بالتزامن مع نشر قاعدة نهائية حول هذه المسألة.

القواعد المقترحة لخدمات الدفاع

كما استعرضنا أعلاه، تطبق القاعدة المقترحة فقط على المواطنين الأمريكيين الذين يقدمون "خدمات الدفاع" وتشمل تلك الخدمات، حسب تعريفها الحالي، أي "مساعدة (بما فيها التدريب) لأشخاص أجانب، سواء كانوا داخل الولايات المتحدة أم خارجها، في تصميم أدوات الدفاع أو تطويرها أو هندستها أو تصنيعها أو إنتاجها أو تجميعها أو اختبارها أو إصلاحها أو صيانتها أو تعديلها أو تشغيلها أو إلغاء خصائصها العسكرية أو تدميرها أو معالجتها أو استخدامها" وأي "تدريب عسكري للوحدات أو القوات الأجنبية".

من الجدير بالذكر أن DDTC قد صنفت، في عدد من المناسبات، هذا التعريف بأنه "واسع النطاق إلى حد بعيد" و"يغطي أشكالاً معينة من المساعدة أو الخدمات التي لم تعد تتطلب ITAR". ولمعالجة هذا الأمر، اقترحت DDTC مراجعات لتعريف "خدمات الدفاع" في 13 أبريل 2011 (20590 FR 76)، وفي 24 مايو 2013 (31444 FR 78)، ومرة أخرى في 3 يونيو 2015 (31525 FR 80)، بعد إصدار هذه القاعدة المقترحة بشأن الأمريكيين العاملين خارج الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تحد هذه المراجعات المقترحة لتعريف خدمة الدفاع من نطاق خدمات الدفاع الخاضعة للتنظيم بواسطة لوائح ITAR وبالتالي من نطاق الأمريكيين المتأثرين بهذه القاعدة المقترحة.

وعلى الرغم من أن مجموعة القواعد لا تشير إلى بعضها البعض، يجوز لإدارة DDTC أن تدرس تأخير تنفيذ القاعدة النهائية بشأن الأشخاص الطبيعيين الذين يقدمون خدمات الدفاع حتى يتم توضيح التعريف الخاص بخدمات الدفاع التي "تتطلب رقابة ITAR".

— كتبه تامر سليمان وماك فضل الله وألان هايس، مستشارون قانونيون في Akin Gump Strauss Hauer & Feld LLP العالمية.

[تامر سليمان شريك في مكاتب Akin Gump في واشنطن العاصمة و أبو ظبي.](#)

[ماك فضل الله](#) مستشار قانوني في مكتب Akin Gump في دبي و [الان هايس](#) مستشار قانوني في مكتب Akin Gump في أبو ظبي.

الآراء المعبر عنها تخص الكاتب (الكتاب) ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المكتب أو عملائه أو شركة Portfolio Media Inc أو أي من الشركات التابعة لها. تمت كتابة هذا المقال لأغراض عامة ولا يقصد به أن يكون استشارة قانونية ولا ينبغي اعتباره كذلك.

[1] تُعرّف لوائح ITAR مصطلح "خدمة الدفاع" بشكل واسع ليشمل مجموعة من الأنشطة بما فيها بعض المساعدة/التدريب المقدم إلى أشخاص أجانب في تطوير أو إنتاج أو استخدام/توظيف أدوات الدفاع بالإضافة إلى التدريب العسكري للوحدات الأجنبية. كما هو موضح أدناه، تعمل وزارة الخارجية في الوقت الحالي على إعداد قاعدة بشأن تعريف "خدمات الدفاع" بموجب لوائح ITAR.